وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

متابعة الموضوعات المشتركة مع كوريا في قطاع الطاقة الاقتصادية

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، في الرياض أمس، معالي وزير التجارة والصناعة والطاقة في جمهورية كوريا بانغ مون كيو.

وجرى خلال اللقاء، استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين، ومتابعة سير الأعمال في الموضوعات المشتركة، في قطاع الطاقة.

أسواق النفط تفتتح اليوم وسط آمال بمواصلة المكاسب

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين والمستثمرون يتأملون مواصلة مكاسب أسبوعية ثالثة على التوالي وسط مخاوف تعطل إمدادات الشرق الأوسط التي تعتبر واحدة من أكبر المناطق المنتجة للنفط في العالم، مع تصاعد التوترات في المنطقة والتي دفعت العقود الآجلة لخام برنت إلى 92.16 دولارا للبرميل عند التسوية، في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، فيما استقر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي عند 88.75 دولارًا للبرميل.

وربح كلا العقدين أكثر من دولار للبرميل في آخر جلسة تداول وسط مؤشرات على تصاعد الصراع. وعلى مدار الأسبوع، ارتفعت عقود الأشهر الأولى بأكثر من 1 %، وهي القفزة الأسبوعية الثانية على التوالي.

وقال جون كيلدوف الشريك في أجين كابيتال ومقرها نيويورك «يظل الشرق الأوسط محط تركيز كبير في السوق بسبب المخاوف من صراع على مستوى المنطقة من المرجح أن ينطوي على انقطاع إمدادات النفط»، وأضاف أن انقطاع الإمدادات قد يكون أقل احتمالا الآن، لكن «لا يمكن للسوق أن يتجاهل ذلك. كما دعمت الأسعار توقعات بتقلص السوق في الربع الرابع بعد أن مددت السعودية وروسيا، وهما منتجان كبيران، تخفيضات الإمدادات حتى نهاية العام.

وقال جيوفاني ستونوفو، المحلل في بنك يو بي اس، إن السحب الكبير من المخزون، معظمه في الولايات المتحدة، يدعم فرضية نقص المعروض في السوق، وأضاف ستونوفو أن بنك يو بي اس يتوقع أن يتم تداول أسعار خام برنت في نطاق يتراوح بين 90 إلى 100 دولار للبرميل خلال الجلسات القادمة.

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأميركية يوم الجمعة: إن مديري الأموال خفضوا صافي العقود الآجلة الطويلة للخام الأميركي ومراكز الخيارات بمقدار 56850 عقدًا إلى 183351 عقدًا في الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر.

وقالت شركة خدمات الطاقة، بيكر هيوز في تقريرها الذي يحظى بمتابعة وثيقة يوم الجمعة: إن شركات الطاقة الأميركية أضافت هذا الأسبوع منصات النفط والغاز الطبيعي للأسبوع الثاني على التوالي للمرة الأولى منذ منتصف سبتمبر، وارتفع عدد حفارات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بمقدار اثنين إلى 624 في الأسبوع المنتهي في 20 أكتوبر، وعلى الرغم من زيادة منصات الحفر هذا الأسبوع، قالت بيكر هيوز إن العدد الإجمالي لا يزال منخفضًا بمقدار 147 منصة، أو 19 %، أقل من هذا الوقت من العام الماضي.

وارتفعت منصات النفط الأميركية بمقدار منصة واحدة إلى 502 هذا الأسبوع، في حين ارتفعت منصات الغاز أيضًا بمقدار منصة واحدة إلى 118. وفي حقل هاينزفيل الصخري في أركنساس ولويزيانا وتكساس، أضافت حفارات الغاز هذا الأسبوع ثلاث منصات، مما رفع العدد الإجمالي إلى 40. وكانت تلك أول زيادة في هاينزفيل منذ أوائل يوليو وأكبر زيادة منذ ديسمبر 2022. وقبل عام، كانت هناك زيادة 70 منصة تعمل في هاينزفيل.

وارتفعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 12 % حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت نحو 7 % في عام 2022. وفي الوقت نفسه، انخفضت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 35 % حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 % العام الماضي.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط، ظلت العديد من الشركات أكثر تركيزا على إعادة الأموال إلى المستثمرين وسداد الديون بدلا من تعزيز إنتاج النفط والغاز، ويتجه إنتاج النفط الأميركي من أكبر المناطق المنتجة للصخر الزيتي إلى الانخفاض للشهر الثالث على التوالي في نوفمبر إلى أدنى مستوى له منذ مايو، وفقًا لتقرير إنتاجية الحفر الشهري الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

ويأتي هذا الانخفاض في إنتاج النفط على الرغم من أنه كان من المتوقع أن تعزز شركات الطاقة الإنفاق للعام الثالث على التوالي في عام 2023 - على الرغم من أن الكثير من هذا الإنفاق الإضافي سيغطي ارتفاع تكاليف العمالة والمعدات المرتبطة بالتضخم.

وكانت شركات التنقيب والإنتاج المستقلة التي تتبعها شركة الخدمات المالية الأميركية تي دي كوين، تسير على الطريق الصحيح لزيادة الإنفاق بنحو 18 % في عام 2023 مقابل 2022 بعد زيادة الإنفاق بنحو 40 % في عام 2022 و4 % في عام 2021. ومع ذلك، فإن زيادة الإنفاق في عام 2023 تمثل بانخفاض عن توقعات سابقة بارتفاع نسبته 19 %.

وقفز كل من الخام الأميركي ونظيره البريطاني برنت بنسبة 2 % تقريبًا عند نقطة واحدة يوم الجمعة قبل أن يتخلى عن كل ذلك ويستقر اليوم في المنطقة السلبية. ومع ذلك، أبقت المكاسب التي تحققت في الجلسات الأخيرة على الخامين القياسيين في المنطقة السوداء لهذا الأسبوع.
وفي حين أن إسرائيل وفلسطين بالكاد تسجلان أنفسهما في تجارة النفط العالمية، فإن مضيق هرمز الذي يمتد بينهما يمثل نقطة تفتيش رئيسة لحركة النفط الخام، حيث يمر خمس النفط عبر مياهها. وقال مويا: «المتداولون يشعرون بالقلق من أن تؤدي أحداث عطلة نهاية الأسبوع إلى تحرك مفاجئ في الأسعار عند الفتح وهو ما يفسر على الأرجح التحركات التي نشهدها اليوم»، في إشارة إلى أعلى مستويات يوم الجمعة والتي جاءت بعد انفجار منتصف الأسبوع في مستشفى في غزة والذي أسفر عن مقتل مئات الأشخاص.

ومع ذلك، فإن بعض تجار النفط يرون الصراع على حقيقته - وهو حدث سياسي كبير لم يُظهر أي خطر واضح حتى الآن على تجارة النفط الخام، ولم يكن الارتفاع الأسبوعي في أسعار النفط خاليًا من المزايا، مع انخفاض المخزونات الأميركية وتعزيز بنك الاحتياطي الفيدرالي مقابل تخفيف العقوبات على فنزويلا. وأظهرت مخزونات الولايات المتحدة من الخام والبنزين ونواتج التقطير انخفاضات ملحوظة الأسبوع الماضي في تحديث أسبوعي للمخزون أصدرته إدارة معلومات الطاقة يوم الأربعاء.

وأضاف رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول إلى الزخم الصعودي ليس فقط في النفط ولكن معظم السلع الأساسية يوم الخميس بتعليقات يبدو أنها تعزز تردد البنك المركزي في دفع أسعار الفائدة إلى أعلى مما كانت عليه بالفعل.

لكن كانت هناك أيضًا جوانب سلبية للمعنويات في مجال النفط هذا الأسبوع، حيث منحت الولايات المتحدة فنزويلا إعفاءً لمدة ستة أشهر من العقوبات المفروضة على تجارة النفط في أميركا الجنوبية، بعد أن وافقت حكومة مادورو هناك من حيث المبدأ على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد في 2024.

وقال خبراء إنه من غير المتوقع أن يؤدي الاتفاق إلى زيادة إنتاج النفط الفنزويلي سريعا، لكنه قد يعزز الأرباح من خلال إعادة بعض الشركات الأجنبية إلى حقولها النفطية وتوفير خامها لمجموعة أكبر من العملاء الذين يدفعون نقدا.

وقال كيلدوف من أجين كابيتال: «رد الفعل العام في السوق على صفقة فنزويلا هو: «إنها لا شيء في المخطط الكبير للنفط». «ولكن على الأقل، يعد هذا حافزًا حقيقيًا لصناعة النفط من حيث الإنتاج مقابل التأثير الخيالي حتى الآن من الحرب بين إسرائيل وحماس».

وقال محللو موقع اويل برايس، يواجه إنتاج النفط الخام في فنزويلا معركة شاقة على الرغم من تخفيف العقوبات. وخففت الولايات المتحدة عقوباتها على فنزويلا بعد اتفاق الانتخابات. ويأتي ذلك بعد أربع سنوات من العقوبات على صناعة النفط والغاز، مما أدى إلى تقييد مستويات إنتاج وتصدير شركة النفط العملاقة في أميركا الجنوبية.

وعلى الرغم من القيود الصارمة المفروضة على صناعة الطاقة في البلاد، واصلت فنزويلا إنتاج وتصدير خامها باستخدام قنوات سرية، وحققت نجاحًا محدودًا. وقد أدت العقوبات، والحالة الاقتصادية السيئة، وسوء إدارة صناعة النفط إلى فشل تشغيلي، وكان أداء العديد من حقول النفط في فنزويلا ضعيفا بشكل كبير. والتساؤل فهل يمكن إذن أن يؤدي تخفيف العقوبات المفروضة على الطاقة الفنزويلية إلى إحداث تغيير جذري في الصناعة أخيرا؟

وقبل عقدين فقط من الزمن، كانت فنزويلا تنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا من النفط، قبل أن يؤدي الفساد المستشري على نطاق واسع وانخفاض أسعار النفط إلى تدمير صناعة الطاقة في البلاد، مع تأثير شديد على اقتصادها، ومما زاد من التحديات، فرض الرئيس الأميركي السابق ترمب عقوبات على النفط والغاز الفنزويلي بعد تنصيب الرئيس نيكولاس مادورو في عام 2019.

وأدت العقوبات المفروضة على صناعة النفط الفنزويلية إلى توقف الإنتاج بشكل كبير، ويقول البعض إنه قد لا يتعافى منه أبدًا، وانسحبت العديد من شركات النفط من شركة النفط الكبرى في أميركا اللاتينية، وتركت العديد من العمليات مهجورة، ولم تعد قادرة على الاستمرار من الناحية المالية، ومع ذلك، بينما كانت فنزويلا تتطلع إلى إصلاح اقتصادها المنهار، وبدا تخفيف العقوبات أقرب من أي وقت مضى، في عهد الرئيس بايدن، بدأت في إعادة بناء صناعتها النفطية وعلاقاتها التجارية.

تباطؤ صادرات الديزل الشرق أوسطية إلى أوروبا

الرياض

تباطأت شحنات الديزل من الشرق الأوسط إلى أوروبا، بينما تقدمت الولايات المتحدة بمزيد من الإمدادات بعد الحظر المؤقت الذي فرضته روسيا على الصادرات، ويبلغ متوسط واردات أوروبا من الديزل 165 ألف برميل يوميًا لشهر أكتوبر، أي أكثر من وتيرة سبتمبر البالغة 136 ألف برميل يوميًا، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار. وتبلغ شحنات الشرق الأوسط إلى أوروبا 110.000 برميل يوميًا، وفرضت روسيا حظرا مؤقتا على تصدير الديزل في 21 سبتمبر لتخفيف ارتفاع أسعار الوقود المحلية، مما أدى إلى إزالة ما يقدر بمليون برميل يوميا من الديزل من السوق العالمية، وفقا لتقديرات ستاندرد آند بورز جلوبال، وبلغ متوسط صادرات الولايات المتحدة من الديزل إلى أوروبا 188 ألف برميل يوميا في أكتوبر، مقارنة بـ 122 ألف برميل يوميا في سبتمبر. وقالت إليانور بودز، مديرة الأبحاث والتحليل لدى ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس: إن الزيادة الإجمالية في واردات الديزل في أوروبا ترجعت إلى حد كبير إلى التخزين في الفترة التي تسبق فصل الشتاء و»الشراء المذعور» بعد الحظر الروسي. وإن المخزونات في أوروبا منخفضة نسبياً مقارنة بمتوسط الخمس سنوات، كما أن إعادة إمداد أوروبا بالديزل «أبعد مما كانت عليه قبل الحظر على الواردات الروسية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تصور المخاطر إذا استمرت المخزونات في الانخفاض».

ووصلت مخزونات الديزل وزيت الغاز في مركز التكرير أمستردام-روتردام-أنتويرب إلى أدنى مستوى لها منذ 10 أشهر عند 1.827 مليون طن اعتبارًا من 12 أكتوبر، لتنخفض للأسبوع الثالث على التوالي، وفقًا لبيانات إنسايتس جلوبال، ويُعزى انخفاض مستوى المخزون إلى هيكل التخلف العالي الذي يحفز الموردين على تفريغ خزاناتهم وزيادة النشاط على جانب الديزل وزيت الغاز بسبب انخفاض عقد زيت الغاز في بورصة لندن للشهر الأول خلال الأسبوع.

وتعتمد أوروبا حاليًا على واردات الديزل من الولايات المتحدة والهند والشرق الأوسط، حسبما قال راسل هاردي، الرئيس التنفيذي لشركة فيتال لتجارة السلع الأساسية، في مؤتمر عُقد في لندن في 17 أكتوبر، وفي الأشهر الأخيرة، كانت أسعار البنزين والديزل مرتفعة، مما وضع كلا المنتجين في منافسة على المصافي، وتبلغ قيمة شقوق البنزين في أوروبا الآن نحو 6 دولارات للبرميل بينما تتراوح شقوق الديزل بين 32 و33 دولارًا للبرميل. وقال هاردي «الحافز الآن أكبر لصالح إنتاج نواتج التقطير المتوسطة»، وتشمل نواتج التقطير المتوسطة الديزل بينما يعتبر البنزين منتجًا خفيفًا، بينما بعض شركات التكرير الناشئة «لا تسير بالسرعة المخطط لها» والبعض الآخر يستعد للصيانة، وقال «سنحتاج إلى رؤية تدفق أكثر ثباتا للديزل». ويتوقع تجار زيت الوقود أن تنتعش تدفقات شحنات زيت الوقود عالية الكبريت من مناطق مثل الفجيرة إلى البحر الأبيض المتوسط مع تراجع الطلب الموسمي على الطاقة من الشرق الأوسط مع نهاية الصيف. ومع ذلك، فإن إغلاق فروق أسعار زيت الوقود عالي الكبريت في الغرب والشرق قد أثر على التوقعات بتدفقات أقوى، حيث إن تحسن توافر زيت الوقود عالي الكبريت في أوروبا قد أثر على علاوة البراميل الأوروبية مقارنة بالمنتج في سنغافورة.

وقيمت وكالة بلاتس مبادلة زيت الوقود عالي الكبريت شرق/غرب لشهر نوفمبر عند سالب 8 دولارات للطن المتري في 17 أكتوبر، ارتفاعًا من سالب 11.50 دولارًا للطن المتري في الأسبوع السابق. وانخفضت صادرات الوقود منخفض الكبريت من الشرق الأوسط إلى أوروبا مع تباطؤ تصدير الوقود منخفض الكبريت من مصفاة الزور الكويتية.

وكانت روسيا تخدم واردات الديزل في شمال غرب أوروبا بانتظام، ولكن منذ فرض العقوبات على منتجات النفط الروسية، تحول مصدر الإمداد لأوروبا إلى مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وقال التجار إن هذا أدى إلى ارتفاع أسعار الديزل في شمال غرب أوروبا مقارنة بالبحر الأبيض المتوسط.

وقال مصدر في السوق المتوسطية «من الولايات المتحدة، لا تزال المراجحة غير مفتوحة، وتبدو أفضل قليلا، لكنها لا تزال غير مفتوحة». وقال المصدر: «إذا لم تقم أوروبا بتسعير قوي للغاية بحيث لا يمكنها جذب البراميل، فإن المخزونات ستظل منخفضة».

إلى ذلك، قد يؤدي تحرك روسيا لحظر صادرات الديزل مؤقتًا لتخفيف ارتفاع أسعار الوقود المحلية إلى انتقال المزيد من البراميل من الخليج العربي إلى الغرب، حيث يتوقع المشاركون في السوق أن تتفاقم ظروف العرض الضيقة في آسيا في الربع الرابع إذا لم يتم رفع الحظر.

ومن المتوقع أن يؤدي الحظر الذي دخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر، إلى إزالة نحو مليون برميل يوميًا من الديزل من السوق العالمية أو نحو 3.4 % من الطلب العالمي، وصادرات البنزين بنحو 150 ألف برميل يوميًا. ومن شأن الحد من تدفقات الديزل الروسية إلى الخارج أن يجعل المشترين الذين استفادوا من سقف الأسعار الروسي يتنافسون على الديزل من المصدرين الإقليميين الآخرين.

وقال بعض المشاركين في السوق: إن هذا الحظر قد يكون مؤقتا، وقدروا أن روسيا قد تستغرق 10 أيام لإعادة تخزين الديزل ونحو 60 يوما لتعزيز مخزوناتها من البنزين، وقال تاجر إقليمي في زيت الغاز «التأثير المباشر هو أن المشترين في أفريقيا سيسحبون المزيد من البراميل من الخليج لكن إذا ارتفعت الفروق النقدية في الخليج العربي فإن الفروق النقدية في سنغافورة ستتبعها قريبا».

واتسع الفارق النقدي لشحنات زيت الغاز الكبريتية، على أساس على ظهر سفينة، في الخليج العربي بنسبة 10 جزء في المليون مقابل تقييمات متوسط بلاتس لزيت الغاز في الخليج العربي بمقدار 10 سنتات للبرميل في اليوم ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أكثر من سبعة أشهر عند 5.10 دولارات للبرميل عند الإغلاق الآسيوي في 22 سبتمبر، بحسب ستاندرد آند بي جلوبال. أظهرت البيانات. وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 13 فبراير عند 5.35 دولارات للبرميل.

وفي الوقت نفسه، أظهرت بيانات ستاندرد آند بورز جلوبال أن الفارق النقدي لنوع زيت الغاز الكبريتي القياسي 10 أجزاء في المليون مقابل متوسط تقييم زيت الغاز بلاتس في سنغافورة، ارتفع بمقدار 24 سنتًا للبرميل إلى أعلى مستوى في شهر تقريبًا عند 3.03 دولارات للبرميل. وكان الفارق قد ارتفع آخر مرة في 30 أغسطس عند 3.15 دولارات للبرميل.

وقال تاجر ثانٍ «أنا مندهش من رد فعل السوق الكبير عندما سرت شائعات عن احتمال فرض حظر على تصدير الديزل والبنزين في نهاية أغسطس تقريبا. وأعتقدت أن السوق كانت ستضع هذا السعر في الاعتبار الآن». ولا تزال مخزونات الديزل منخفضة، حيث أوضحت مصادر صناعية أن الحظر يأتي في وقت يصعب فيه زيادة إنتاج المصافي وإمداداتها، خاصة وأن معدلات الإنتاج مرتفعة بالفعل.

وقال تاجر ثالث: «آمل أن يكون [الحظر] مؤقتا، وإلا فإنه سيجعل حياة التجار، وليس مصافي التكرير، أكثر صعوبة إذا لم يكن هناك طول في السوق»، وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع لدى آي إن جي: «المخزونات محدودة في الغالب وظلت طاقة التكرير العالمية دون تغيير إلى حد كبير منذ عام 2019، مع تعويض الطاقة الإنتاجية الجديدة بإغلاقات طويلة الأجل. ويحدث هذا في وقت يستمر فيه الطلب في النمو، مما يترك الأسواق في حالة شح».

وأضاف باترسون من آي إن جي: «بالنظر إلى أن هذا الجزء من المشكلة يرجع إلى القيود في طاقة التكرير بالإضافة إلى الضيق في سوق الخام المتوسط الكبريت، فإن القدرة على زيادة معدلات التشغيل بشكل كبير وزيادة إمدادات نواتج التقطير المتوسطة قد تكون صعبة».

ومن ناحية الطلب، يتجه نصف الكرة الشمالي إلى موسم التدفئة، ومن المتوقع أن يحدث نشاط التخزين الشتوي خلال الأسابيع المقبلة. وقال تاجر رابع: «قد تصبح سوق زيت الغاز الآسيوية صعودية للغاية مع الحظر. وهناك تحولات كبيرة تحدث في أوروبا والولايات المتحدة، لذلك من المرجح أن يضطر المشترون في أوروبا إلى سحب البراميل من آسيا أو الخليج العربي»، مضيفًا أن المعروض ومن المتوقع أن تكون ضيقة في آسيا في الربع الرابع حتى من دون الحظر الروسي. وقالت مصادر تجارية إن النقص في وقود الديزل في أوروبا، والذي تفاقم بسبب انخفاض المخزونات وصيانة المصافي، يمكن أن يحسن اقتصاديات المراجحة بين الشرق والغرب في الأسابيع المقبلة. علاوة على ذلك، فإن موسم البرد القادم هو الشتاء الأول للمنطقة دون الاعتماد على الشحنات الروسية.

وأعلنت روسيا حظرًا على صادرات الديزل والبنزين، وفقًا لمرسوم حكومي نُشر في 21 سبتمبر. ويدخل الحظر حيز التنفيذ على الفور ويشمل البنزين من الدرجة النهائية وكذلك درجات الديزل الصيفية والمتوسطة والشتوية، بما في ذلك زيت الغاز.

وقال فيل فلين، كبير المسؤولين التنفيذيين للحسابات في فيوتشرز قروب: «مع قلة إمدادات الديزل واستخدام السعودية وروسيا لهيمنتهما على الطاقة للرد على الدول المستهلكة التي تستخدم احتياطياتها في محاولة للسيطرة على الأسعار، فقد بدأ الأمر الآن يؤثر سلبًا مع تشديد مخزونات النفط العالمية». وقد عززت تخفيضات الإنتاج الأسعار، مما ساعد روسيا على التعامل مع العقوبات وسط تصاعد تكاليف الحرب والتخفيضات على خامها. وتعهدت روسيا في 5 سبتمبر بخفض الإمدادات بمقدار 300 ألف برميل يومياً حتى نهاية عام 2023. وبعد هذا الإعلان، قالت المملكة العربية السعودية إنها ستمدد خفضاً طوعياً للمنتجات النفطية قدره مليون برميل يومياً خلال نفس الفترة.

محللون: أسعار النفط تتأهب لمزيد من المكاسب .. التوترات الجيوسياسية مثيرة للقلق الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد انخفاض في ختام الأسبوع الماضي، على الرغم من تسجيل مكاسب أسبوعية جديدة في استجابة لاستمرار وتصاعد وتيرة التوترات في الشرق الأوسط.

وأوضحوا في تصريحات لـ«الاقتصادية»، أن أسعار النفط سجلت مكاسب للأسبوع الثاني على التوالي وتتأهب لمزيد من المكاسب مع ترقب السوق لهجوم بري محتمل على شمال غزة، ولا تزال الأسعار ترتفع بسبب التوترات الجيوسياسية المثيرة للقلق.

ولفت المحللون إلى أن تأثير الصراع الجيوسياسي أقوى من تأثير تأرجح بيانات اقتصاد الولايات المتحدة وقوة الدولار، مشيرين إلى تحذير شركة أليانز تريد من أن أسعار النفط الخام قد ترتفع إلى 140 دولارا للبرميل وتدفع العالم إلى الركود. وأشاروا إلى الغموض المحيط بتطورات الصراع الراهن في الشرق الأوسط والمخاوف من الانزلاق إلى صراع إقليمي أوسع يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع قياسي في أسعار النفط الخام، مرجحين أن الأسعار قد تتصاعد.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة «إن أسعار النفط الخام أقرب لمواصلة المكاسب القياسية في ضوء تصاعد المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط»، موضحا أنه عند هذه المستويات من أسعار الطاقة ندرك أن البنوك المركزية ستكون أكثر ميلا إلى وضع الانتظار والترقب قبل أن تخفض أسعار الفائدة ما قد يدفع العالم إلى الركود وبالتالي إلى تباطؤ النمو العالمي.

ونوه بارتفاع أسعار النفط المستمر نتيجة التأثير المباشر للصراع في الشرق الأوسط ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم العالمية، مشيرا إلى أنه حتى قبل الصراع الحالي كان محللو صناعة النفط يرفعون توقعات أسعار النفط الخام لعام 2023 إلى مستوى 100 دولار للبرميل. أما دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية فيرى أن جهودا دولية تبذل لتعزيز المعروض النفطي العالمي لامتصاص قفزات الأسعار، ولذا ظهر اتجاه الولايات المتحدة إلى تخفيف العقوبات على منتج بارز مثل فنزويلا لزيادة إنتاجها من النفط الخام، لافتا إلى تأكيد شركة وود ماكينزي أنه على الرغم من أن هذا التخفيف الجديد للعقوبات لا يزال مشروطا بتجديد لاحق إلا أنه يمكن بالتأكيد أن يكون مفيدا حيث يعتبر خطوة إيجابية نحو تعافي قطاع النفط والغاز الفنزويلي. وأضاف أنه «مع ذلك فإن تخفيف العقوبات الأمريكية على القطاع النفطي في فنزويلا لا يضمن انتعاشا سريعا أو دائما للإنتاج نظرا للاستثمارات الضخمة المطلوبة واللازمة للتعامل مع إصلاحات البنية التحتية الحالية ولعلاج الاختناقات خاصة في خطوط الأنابيب ومشاريع المنبع». ويتفق بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة مع أن تخفيف أو رفع العقوبات الأمريكية يجيء في إطار جهود حثيثة للسيطرة على أسعار النفط الخام والوقود خاصة قبل الانتخابات الأمريكية، مشيرا إلى أن توقعات انفلات الأسعار كبيرة في ظل مخاوف انقطاع إمدادات النفط الخام من الشرق الأوسط وسط تصاعد حدة الأعمال العسكرية.

وقال «إن زيادة صادرات النفط الخام من فنزويلا لن يكون له - بحسب تقارير دولية - تأثير كبير في أسواق النفط العالمية في الوقت الحالي، كما سيكون التأثير في إنتاج النفط والغاز محدودا خلال العام المقبل».

وبدورها، تضيف أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية أن «السوق النفطية تتطلع إلى الاجتماع الوزاري الموسع لتحالف (أوبك +) في الشهر المقبل الذي يعقد في ظروف دولية حرجة بعد تصاعد المخاطر الجيوسياسية وتداعياتها الواسعة على سوق النفط الخام».

ولفتت إلى أن سوق النفط العالمية تعد كيانا معقدا وغالبا ما يتأثر بشكل مباشر بالأحداث والمخاطر الجيوسياسية.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، انخفضت أسعار النفط عند التسوية يوم الجمعة بعد أن تم إطلاق سراح محتجزتين أمريكيتين من غزة ما عزز الآمال في إمكانية عدم تفاقم الأزمة والحيلولة دون اتساع رقعتها لبقية منطقة الشرق الأوسط وتعطيل إمدادات النفط. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 22 سنتا أو 0.2 في المائة إلى 92.16 دولار للبرميل عند التسوية. وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي تسليم نوفمبر، التي انتهى أجلها بعد تسوية الجمعة، 62 سنتا أو 0.7 في المائة إلى 88.75 دولار للبرميل.

وانخفض عقد استحقاق شهر ديسمبر الأكثر تداولا لخام غرب تكساس الوسيط 29 سنتا عند التسوية إلى 88.08 دولار للبرميل.، فيما ارتفعت العقود الآجلة لكلا الخامين بأكثر من دولار للبرميل خلال جلسة الجمعة وسط تزايد المخاوف من احتدام الصراع. وعلى أساس أسبوعي، حقق خام برنت مكاسب بنسبة 1.4 في المائة، في حين حقق الخام الأمريكي مكاسب أسبوعية بنسبة 1.2 في المائة. وقال جون كيلدوف الشريك لدى «أجين كابيتال» في نيويورك «يظل الشرق الأوسط محط تركيز كبير في السوق بسبب المخاوف من اندلاع صراع على مستوى المنطقة، الأمر الذي من المرجح أن يتسبب في انقطاع إمدادات النفط». وتستفيد أسعار النفط أيضا من توقعات بتزايد العجز في الربع الرابع بعد أن مددت السعودية وروسيا، المنتجان الرئيسان، تخفيضات الإمدادات حتى نهاية العام. ومن جانب آخر، ارتفع إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة بمقدار اثنتين خلال الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار ثلاث الأسبوع الماضي، حيث يواصل الحفارون العمل بضبط النفس. وذكر التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر ارتفع إلى 624 منصة هذا الأسبوع وحتى الآن هذا العام، قدرت شركة بيكر هيوز خسارة 155 منصة حفر نشطة، مشيرا إلى أن عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع بلغ 451 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية عام 2019 قبل الوباء. ونوه بارتفاع عدد منصات النفط بمقدار واحدة إلى 502، بانخفاض 119 حتى الآن في عام 2023 وارتفع عدد منصات الغاز بمقدار واحدة هذا الأسبوع إلى 118، بخسارة 38 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها. ولفت إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة خلال الأسبوع، وهو الآن أقل بمقدار 34 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي، بينما انخفض عدد منصات الحفر في Eagle Ford بمقدار منصة، وهو الآن أقل بـ21 منصة مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي. وأفاد التقرير بأن مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة ظلت ثابتة عند 13.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 13 أكتوبر، وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة، وهو أعلى مستوى إنتاج في الولايات المتحدة على الإطلاق، مشيرا إلى ارتفاع مستويات الإنتاج الأمريكي الآن بمقدار مليون برميل يوميا منذ بداية العام، وفقا للأرقام الأسبوعية المقدرة.

أوروبا تدرس تمديد سقف أسعار الغاز الطارئ .. المخزونات القياسية ليست كافية الاقتصادية

تدرس أوروبا ما إذا كانت ستمدد سقف أسعار الغاز الطارئ، الذي تم تطبيقه، في وقت سابق هذا العام، بسبب المخاوف من أن الحرب في الشرق الأوسط وتخريب خط الأنابيب، ربما يؤديان إلى ارتفاع الأسعار هذا الشتاء.

ولم يكن هناك مؤشر على آثار سلبية منذ استحداث سقف للأسعار، حيث تراجعت أسعار الغاز بواقع 90 في المائة تقريبا عن السعر، العام السابق، حسب وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقال دبلوماسيون ومسؤولون بارزون في الاتحاد الأوروبي في تصريحات صحافية «إن التراجع في أسعار الطاقة والارتفاع القياسي في تخزين الغاز، ربما لا يكونان كافيين لتعويض المخاوف بشأن تأثير الصراع أو عمليات التخريب المحتملة للبنية التحتية للغاز».

ومن المقرر أن تقدم المفوضية الأوروبية اقتراحا الشهر المقبل، حول طبيعة الإجراءات، التي يتعين تمديدها، حسب التقرير.

وتواصل أسعار الغاز الطبيعي في السوق الأوروبية الاتجاه التصاعدي، لتبلغ أعلى مستوى لها منذ فبراير خلال تعاملات منتصف الشهر الجاري.

وبلغ العقد الآجل الرئيس «تي تي إف» للشحن خلال شهر ما يصل إلى 56.1 يورو «59.2 دولار» للميجاواط / ساعة في بورصة أمستردام، وهو أعلى سعر خلال نحو ثمانية أشهر. وارتفعت الأسعار بنسبة 45 في المائة أو بواقع 18 يورو لكل ميجاواط / ساعة. وتتأثر الأسعار بأخطار التوريد وتوقعات الطقس التي تشير إلى درجات حرارة منخفضة.

وفيما يتعلق بالإمدادات، أدى الغلق المؤقت لحقل غاز طبيعي كبير في البحر المتوسط، وهو الغلق المتعلق بالضرر الذي لحق بخط أنابيب بلطيق كونيكتور بين فنلندا وإستونيا، إلى حالة من الغموض، التي تتفاقم من الصراع في الشرق الأوسط.

ورغم الزيادة الأخيرة، ما زالت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي أدنى من المستوى الذي وصلت إليه عقب الحرب في أوكرانيا التي بدأت في فبراير 2022.

وزادت دول الاتحاد كميات الغاز الروسي التي تشتريها، رغم استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية، ما يوضح تعقيدات إيجاد بديل لمصدر الطاقة الحيوي مع اقتراب فصل الشتاء.

وبعد بدء الحرب في فبراير 2022، قلصت موسكو بشكل حاد من صادرات الغاز عبر الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، ما دفع دوله الـ27 إلى البحث عن مصادر بديلة في ظل اعتمادها على الوقود.

استطلاع: ارتفاع الأسعار يقلص الأموال المتاحة لتغطية النفقات الطارئة في ألمانيا

الاقتصادية

تراجعت نسبة الأموال التي تتوافر شهريا لأجل الإنفاق الحر، بعيدا عن التزامات الغذاء والسكن لدى أربعة من كل عشرة أشخاص في ألمانيا.

وجاء ذلك في استطلاع أجراه معهد «يوجوف» لقياس مؤشرات الرأي بتكليف من مصرف «تيم بنك» في مدينة نورنبرج في جنوب ألمانيا، وشمل 3159 شخصا.

ويمثل ارتفاع الأسعار، ولا سيما أسعار الطاقة والسلع الغذائية، عبئا على المستهلكات والمستهلكين منذ شهور في ألمانيا، وأدى إلى انخفاض الميزانيات الشخصية لدى المواطنين، حيث لم يعد لدى كثيرين أموال لتغطية نفقات غير متوقعة.

لكن التضخم العام تراجع بشكل واضح في الفترة الأخيرة، حيث انخفض معدل التضخم السنوي في سبتمبر الماضي إلى أقل مستوى له منذ بدء الحرب الروسية في أوكرانيا في فبراير من 2022، وبلغ 4.5 في المائة. ويتوقع خبراء الاقتصاد مزيدا من التراجع في التضخم خلال الأشهر المقبلة. أعرب المستشار الألماني أولاف شولتس عن قناعته بأن 80 في المائة من الكهرباء في ألمانيا ستأتي من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030، وفقا لـ«الألمانية». وقال شولتس في إيسن فعالية خاصة بالموظفين في شركة الطاقة آر دبليو إي «نحن نحقق السرعة، نحن نحرز تقدما، يمكننا الوصول إلى هناك». وأشار إلى الارتفاع الحاد الأخير في عدد التراخيص لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وقال «الآن علينا أن نتأكد من أنها ليست مرخصة بسرعة فحسب، بل يتم بناؤها بسرعة أيضا». ومضى شولتس يقول «إن الحكومة الألمانية تعمل على ضمان أن إمدادات الطاقة ستظل آمنة وموثوقة وبأسعار معقولة». يشار إلى أن «آر دبليو إي» هي أكبر منتج للكهرباء في ألمانيا. وشكت الرئيسة القادمة لأكبر نقابة عمالية في ألمانيا «آي جي ميتال»، من تراجع أداء القطاع الصناعي في البلاد، ودعت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية أكثر اتساقا. وقالت كريستيانه بينر في تصريحات صحافية، «إن التحول إلى اقتصاد محايد للمناخ يوفر عديدا من الفرص»، وطالبت الحكومة في الوقت نفسه بالمساعدة على عمليات التخطيط طويل المدى، في ضوء الاضطرابات الكامنة. وأضافت بينر، المقرر أن تصبح غدا أول امرأة تقود نقابة «آي جي ميتال» للعاملين في الصناعات المعدنية «لقد تمت دراسة القطاعات التي يمكنها توفير فرص عمل جديدة، سواء في مجال التنقل الكهربي أو الاقتصاد الدائري أو تكنولوجيات التخزين، لكن لتحقيق ذلك نحتاج إلى خطة رئيسة». وأشارت بينر، إلى أنه من الصواب تحديد أهداف، مثل الحياد المناخي في 2045 أو عدم السماح بتداول سيارات احتراق جديدة بعد 2035، موضحة، في المقابل إن كثيرا من الناس لا يشعرون بالاستقرار نظرا لعدم وجود مخطط شامل واحد على ما يبدو.وذكرت بينر، أن الصناعات الألمانية الموجهة نحو التصدير والمستهلكة للطاقة بشكل مكثف تواجه وضعا صعبا، وقالت «أتحدث هنا عن تراجع زاحف للتصنيع، وهذا ما يجعل الأمر خطيرا للغاية»، موضحة أن إحدى السياسات التي يمكن أن تساعد على درء هذا الخطر هي دعم أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي، وهو ما من شأنه أن يحقق القدرة على التنبؤ المالي.

تجارة الكربون... اهتمام عالمي وتحرك سعودي

الشرق الأوسط

وسط الحديث عن ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عالمياً بنحو 1 في المائة خلال العام الحالي، والتي ستؤدي بدورها إلى بلوغ هذه الغازات المسببة للاحترار المناخي مستوى قياسياً جديداً، تزداد الحاجة إلى الحد من الكربون في الهواء؛ للحفاظ على الطبيعة والمناخ والصحة والكوكب بأكمله.

أمام هذه المخاوف يتجلى مفهوم تجاري جديد في الأسواق الدولية يتمثل في «سوق الكربون» أو «تجارة الكربون»، بين الدول والشركات والأفراد. فكيف تتم تجارة الكربون، وهو الغاز الذي يسبب الاحتباس الحراري، ويزيد من الاحترار، ومن هم البائعون والمشترون؟

وفقاً لموقع الأمم المتحدة، فإن مصطلح «سوق الكربون» شائع لنظام تجاري يمكن من خلاله للبلدان شراء أو بيع وحدات من انبعاثات الاحتباس الحراري في محاولة للالتزام بالحدود الوطنية المسموح بها للانبعاثات، أي أن تقوم الدول الصناعية بدفع تعويض مالي للدول ذات الانبعاثات الأقل، نظراً لحجم التلوث الذي تتسبب فيه، وكلما زاد حجم التلوث زادت التكلفة.

كما يمكن للشركات أو الأفراد شراء أرصدة الكربون للتعويض عن انبعاثات الغازات الدفيئة من الكيانات التي تمكنت من إزالة أو تقليل الانبعاثات.

ويعادل رصيد وحدة الكربون القابلة للتداول، طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون أو الغازات الدفيئة الأخرى التي تم تخفيضها، أو عزلها، أو تجنبها. ويُعزى اعتماد هذا المصطلح لحقيقة أن ثاني أكسيد الكربون هو غاز الاحتباس الحراري السائد، غير أنه يتمّ قياس انبعاثات الغازات الأخرى بوحدات تسمى «مكافئات ثاني أكسيد الكربون».

وقد أشارت دراسة أجرتها الرابطة الدولية لتجارة الانبعاثات وجامعة ميريلاند، إلى أن خطط العمل الوطنية للمناخ، بشكل تعاوني من خلال تجارة الكربون، يمكن أن توفر للحكومات أكثر من 300 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2030، وهو ما زاد من الاهتمام العالمي بسوق الكربون.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2021 (هو المؤتمر السادس والعشرون للأطراف كوب 26) الذي انعقد في غلاسكو، هو إنشاء المادة 6 التي تنظم أسواق الكربون بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

تجارة الكربون في السعودية

إدراكاً للفرص التي توفرها تجارة الكربون، من خلال تمويل المشاريع والأنشطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأمر الذي يعمل على تعزيز التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، تجلت شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» في السعودية، التي أسسها «صندوق الاستثمارات العامة» في المملكة، وشركة «مجموعة تداول السعودية» القابضة، للعب دور رئيسي في توسيع نطاق سوق الكربون التطوعي، وتشجيع ممارسات الأعمال المستدامة والمناخ.

وفي أكتوبر (تشرين الأول) من العام الماضي، أشرفت الشركة على بيع أكثر من 1.4 مليون طن من أرصدة الكربون. واشترت شركة «العليان» للتمويل و«أرامكو»، وشركة «التعدين العربية السعودية» (معادن)، الحصة الأكبر من هذه الاعتمادات. كما تم تنظيم المزاد الأكبر على الإطلاق في العالم لتداول أرصدة الكربون في يونيو (حزيران) الماضي، في نيروبي، وتم بيع ما يزيد على مليوني طن من أرصدة الكربون إلى 15 مشترياً، معظمهم من السعودية وكيانات دولية أخرى، حيث اشترت «أرامكو»، و«الشركة السعودية للكهرباء»، وشركة «إنوا»، إحدى الشركات التابعة لشركة (نيوم)، أكبر عدد من الأرصدة. وبلغ سعر المقاصة 6.27 دولار للطن المتري من أرصدة الكربون، وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 70 في المائة من الأرصدة المبيعة كانت مرتبطة بمشاريع من بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، بما في ذلك المغرب ومصر. ومن المقرر أن تستضيف شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» مؤتمر أسواق الكربون في دول الجنوب العالمي للاتفاق على قائمة بالإجراءات التي يتعيّن اتّخاذها قبل انعقاد مؤتمر الأطراف في النسخة الثامنة والعشرين «كوب 28».

وأعلنت شركة «سوق الكربون الطوعي الإقليمية» استضافة مؤتمر «أسواق الكربون في دول الجنوب العالمي - نسخة الرياض -» ضمن مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار» لاستعراض أبرز تحدّيات تعزيز أسواق الكربون الطوعي على الصعيد العالمي لتخفيف الانبعاثات الكربونية، وستعقد «شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية» المؤتمر بالتعاون مع شركة «إس آند بي غلوبال كومموديتي إنسايتس». وستتم مناقشة مساهمة أسواق الكربون في تحفيز العمل المناخي، وسيادة أرصدة الكربون في دول الجنوب العالمي، وتسليط الضوء على آراء مجتمعات السكان المحليين في أسواق الكربون، والآليات التنظيمية المعنيّة بالتخفيف من حدّة المخاطر، ودعم توسيع نطاق أسواق الكربون العالية، ودور التمويل الإسلامي في تطوير أسواق الكربون العالية، والنتائج التي ترغب دول الجنوب العالمي في تحقيقها من خلال مؤتمر الأطراف «COP 28».

كانت السعودية قد أطلقت عدة مبادرات في هذا المجال للحفاظ على البيئة والمناخ، منها «الرياض الخضراء»، و«السعودية الخضراء»، و«الشرق الأوسط الأخضر»، ومبادرة «إزالة الانبعاثات الكربونية» للوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060. وأطلقت السعودية مؤخرا آلية اعتماد وتعويض الاحتباس الحراري، خلال أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للأمم المتحدة في الرياض. ويتم الترويج لهذه الآلية بوصفها أداة لتمكين نشر أنشطة خفض الانبعاثات وإزالتها على نطاق واسع، ولمواصلة دعم الأهداف المناخية الطموحة للمملكة.

«الوطنية الكورية الجنوبية» توقع اتفاقا لتخزين النفط مع أرامكو

الشرق الأوسط

ذكرت وكالة يونهاب للأنباء اليوم الاثنين نقلا عن شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية التي تديرها الدولة أن الشركة وقعت اتفاقية لتخزين النفط مع شركة النفط السعودية العملاقة أرامكو لإنشاء احتياطي مشترك من الخام يبلغ 5.3 مليون برميل على مدى 5 سنوات.

تم الإعلان عن الاتفاقية في مؤتمر صحفي نُشر على مدونة شركة النفط الوطنية الكورية الجنوبية في الوقت الذي يزور فيه الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول الرياض لإجراء محادثات مع ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان ولحضور فعاليات تجارية أخرى.

وقالت شركة النفط الكورية إنها من خلال تخزين نفط أرامكو في منشآتها ستكون قادرة على تعزيز أمن الطاقة. ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من أرامكو. وقال مكتب الرئيس الكوري الجنوبي أمس الأحد إن النفط سيخزن في منشأة بمدينة أولسان الساحلية بجنوب شرق كوريا. وأضاف أن كوريا حصلت أيضا على الحق في شراء النفط المخزن بشكل تفضيلي في حالات الطوارئ وستحصل على رسوم إيجار عن فترة الخمس سنوات.

وكوريا الجنوبية هي خامس أكبر مشتر للنفط الخام في العالم، والسعودية هي المورد الأول لها.

المقاطعة النفطية عام 1973.. رسالة حاسمة من السعودية.. ودولتان ترفضان المشاركة

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن وقت المقاطعة النفطية عام 1973 شهد محاولات من جانب دول عربية ثورية لتمرير بعض الأمور، من بينها تأميم شركات النفط الأجنبية.

وأوضح الحجي، في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، بمنصة «إكس» بعنوان «غزة وسلاح النفط والغاز في الذكرى الـ50 للمقاطعة النفطية في أكتوبر 1973»، أن هذه الدول أرادت استعمال النفط بصفته سلاحًا، ومعاقبة الدول الرأسمالية به.

وأضاف: «الأنظمة الثورية في ذلك الوقت كانت كلّها تميل إلى الاتحاد السوفييتي، وكان القوميون العرب يمارسون ضغوطًا شديدة على الحكومات، بما فيها الخليجية، ولو رجعنا للإعلام في ذلك الوقت، نجد أن موضوع التخوين الذي نراه الآن بسبب غزة، لا يمثّل 1% من التخوين في 1973». ولفت إلى أن القوميين العرب كانوا نشيطين جدًا، وظهرت حينها مقولة (نفط العرب للعرب)، كما انتشرت الأفكار اليسارية بشكل كبير، خاصة بشأن موضوع النفط ومعاقبة الدول الرأسمالية.

هل دعت أوبك إلى المقاطعة النفطية؟

أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي أن من بين الأخطاء الشائعة اليوم، وصف المقاطعة النفطية بأنها «مقاطعة أوبك»، على الرغم من أن أوبك لا علاقة لها بهذا الموضوع على الإطلاق.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «كان هناك اجتماع لمنظمة أوابك في الكويت، وهي منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، وشهد الاجتماع انقسامًا، إذ أرادت الدول الثورية فرض عقوبات بوقف الإمدادات بالكامل، وفرض عقوبات على أميركا وأوروبا، وفي الوقت نفسه تطالب بتأميم النفط كاملًا، ليس في بلادهم فقط، ولكن حتى في الدول الأخرى، إذ كانت تضغط على السعودية والكويت والإمارات وغيرها لتأميم النفط، كما فعلوا في بلادهم». في الوقت نفسه، كانت هناك دول لا ترغب في المقاطعة النفطية على الإطلاق، ومنها سلطنة عمان والبحرين، بينما الدول المقاطعة كانت مصر والعراق وسوريا وليبيا، ولم تكن مصر في ذلك الوقت لديها نفط، مضيفًا: «وهذا من الأشياء التي نراها اليوم، أن أغلب من يطالب بفرض عقوبات أو وقف ضخ النفط لمعاقبة الأميركيين والغرب، ليس لديهم نفط أصلًا، ويحاولون المحاربة بسيف غيرهم».

ولفت إلى أن موقف السعودية -تحت هذه الضغوط- كان واضحًا تمامًا، وهو أن النفط ليس سلاحًا، فكان هناك في اجتماع أوابك خلاف بين الدول العربية المصدّرة للنفط، فيما يخصّ موضوعين، الأول هو التأميم، والثاني هو استعمال النفط بصفته سلاحًا.

وتابع: «استمرت الخلافات لأيام، والأخبار التي كانت تأتي من الجبهات أن الحرب مستمرة كانت دافعة بشدّة، والجمهور والشارع العربي متأزم بشكل كبير، فانتهت الأمور إلى تحوّل الموقف السعودي بشكل مفاجئ، والموافقة على المقاطعة النفطية عام 1973، التي أُعلِنَت يوم 19 أكتوبر/تشرين الأول».

المفاجئ في الأمر، وفق الحجي، -والحديث هنا من ناحية أكاديمية بحتة تتعلق بتحدّث القادة عن عدم استعمال النفط سلاحًا، ثم يحدث ذلك بعدها- أن الرواية الرسمية، خاصة الأميركية، تقول، إن الرئيس نيكسون وعد الملك فيصل -رحمه الله- بعدم دعم إسرائيل في الحرب، ولكنه كان يحاول تجهيز نفسه للانتخابات، والأصوات اليهودية مهمة له، لذلك كانت هناك ضغوط ضخمة عليه لمساعدة إسرائيل.

وأردف: «في الأيام الأولى، كانت إسرائيل تخسر، فكانت هناك ضغوط ضخمة، رضخ لها نيكسون، وأرسل إعانات عسكرية لإسرائيل، وكانت هذه الإعانات مشروطة بأن تصل عبر دول أخرى بعد منتصف الليل، وكان الإسرائيليون أذكياء، إذ غيّروا الخطط، واتّصلوا بالإعلام، وهبطت الطائرات في وضح النهار أمام الجميع، ووضعوا نيكسون في مأزق كبير، ليهاجمهم نيكسون بعدها، لأنه أدرك أنهم دبّروا له «مقلبًا كبيرًا».

نتائج المقاطعة النفطية عام 1973

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن المقاطعة النفطية أفرزت نتائج عديدة، جزء منها سلبي، والجزء الآخر إيجابي، ولكن للوصول إلى هذه النتائج، يجب شرح أمور وأدلة على أن هذه المقاطعة لم تكن سببًا في أزمة الطاقة الأميركية منذ البداية.

وأضاف: «في 22 يناير/كانون الثاني 1973، أي قبل المقاطعة بنحو 9 أشهر، نشرت مجلة «نيوز ويك» الأميركية صفحة كاملة عنوانها (أزمة الطاقة الأميركية)، مع صور لإغلاق المدارس وتوقّف السيارات في الطرق لعدم توافر البنزين، كما نشرت مجلة «تايم» في 22 مايو/أيار 1972، أي قبل المقاطعة بنحو 15 شهرًا، مقالًا تناولَ نقص إمدادات الطاقة في البلاد بالأرقام». في الوقت نفسه، وفق الحجي، نشرت «وول ستريت جورنال» مقالًا بعد بدء المقاطعة النفطية بأيام، وتحديدًا في 26 أكتوبر/تشرين الأول، تحدَّث عن الأرباح العالية جدًا لشركات النفط الأميركية، وكل هذه المجلات والتقارير والمقالات حتى 1974، كانت تلوم السياسات الحكومية وشركات النفط.

ولكن، بحسب الحجي، انقلبت كل الأمور في يوم واحد، كأن هناك توجيهًا معينًا بتوجيه اللوم إلى السعودية وأوبك، والأدلة كثيرة على هذا، إذ إنه فجأة، وفي يوم واحد، انقلبت الصحف التي كانت على مدى 3 أو 4 سنوات توجّه اللوم إلى السياسات الأميركية والشركات على عجز الطاقة في الولايات المتحدة، ليبدأ الهجوم على العرب.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن النتائج عمومًا كانت قاسية وسلبية، ومن بينها أن الدول الغربية لم تكن منتجة للنفط، إذ كانت أكثر دولة منتجة للنفط -تاريخيًا- هي الولايات المتحدة، بينما النفط لم يوجد في الأماكن الأخرى، وكانت هناك محاولات في الكونغرس الأميركي من عام 1971 للموافقة على بناء خط أنابيب ألاسكا.

ولفت إلى أن «ألاسكا» كانت تاريخيًا جزءًا من سيبيريا في روسيا، واشترتها الولايات المتحدة من روسيا، كما أنها تقع فوق كندا، لذلك فهي معزولة تمامًا عن الولايات المتحدة، ومنفصلة عنها جغرافيًا.

وكان الأميركيون، وفق الحجي، يريدون بناء خط من ألاسكا عبر كندا إلى أميركا، ورُفِض هذا الخط مرّات عدّة، وكان من أول نتائج المقاطعة النفطية الموافقة على بناء هذا الخط، الذي بُني وجلب 2.5 مليون برميل يوميًا، وهي لم تكن موجودة نهائيًا في السابق، أي إن المعروض العالمي زاد 2.5 مليون برميل يوميًا بسبب هذا الأنبوب.

كما كانت الشركات تعرف أن هناك نفطًا في بحر الشمال، ولكنه في مياه عميقة، وكان هذا مكلفًا، وتكاليفه أعلى من أسعار النفط التي كانت بحدود 2.5 دولارًا للبرميل، ولكن عندما ارتفعت الأسعار إلى 12 دولارًا أصبح الأمر مجديًا، فشجعت الشركات بريطانيا على التنقيب في بحر الشمال، وأضافت هذه الشركات أكثر من 3 ملايين برميل يوميًا.

تأسيس «وكالة» و«وزارة» و«مخزون»

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن من أبرز نتائج المقاطعة النفطية عام 1973 تأسيس وكاله الطاقة الدولية، التي تُسبِّب «وجع رأس» لكل الدول النفطية يوميًا.

كما أنه من بين النتائج، وفق الحجي، تأسيس المخزون الإستراتيجي الذي سبّب صداعًا للجميع خلال العام الماضي 2022، وطبعًا كل دولة من أعضاء وكالة الطاقة الدولية لا بد أن يكون لديها مخزون إستراتيجي، إمّا نفط خام أو منتجات نفطية، فأصبحت هذه الدول تستعد للأزمات.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «أصبحت الدول الأعضاء في الوكالة تستعمل هذا المخزون لأسباب اقتصادية وأسباب أخرى، المهم أن هذا المخزون الإستراتيجي كان في عام 1976 صفرًا، وفي نهاية عهد الرئيس جورج بوش الابن كان 700 مليون برميل، أي ما يكفي 700 يوم للسحب إذا سحبوا مليون برميل يوميًا، ما يعني كمية هائلة».

بالإضافة إلى ذلك، فإن المقاطعة النفطية أدت إلى تأسيس وزارة الطاقة الأميركية، التي تنفق المليارات حاليًا على مشروعات الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية، بالإضافة إلى تبنّي سياسات أدت إلى انحسار الطلب على النفط بشكل كبير.

ومن ضمن هذه السياسات، وفق الحجي، نجد أن قطاع الكهرباء في أوروبا وأميركا كان يعتمد بشكل كبير على النفط، الآن أصبح اعتماده أقلّ من 1% في بعض البلاد، وانتهى الاعتماد على النفط نهائيًا بسبب المقاطعة النفطية، إذ طورت البرازيل صناعة الإيثانول من قصب السكر، التي تعمل بها السيارات هناك. ومن ضمن النتائج -أيضًا- تطوير تقنيات كثيرة خفضت استهلاك النفط، ليصبح أقلّ من المتوقع بنهاية السبعينيات بنحو 14 مليون برميل، أي ضعف صادرات السعودية حاليًا، وهذا الانخفاض فقط نتيجة هذه السياسات، كلها نتجت عن موضوع المقاطعة.

أرامكو السعودية تقود ترسيات عقود المشروعات الخليجية في سبتمبر

الطاقة

تصدرت شركة أرامكو السعودية قائمة ترسيات العقود في شهر سبتمبر/أيلول الماضي (2023)، على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وتمكنت الشركة السعودية، بحسب تقرير لمجلة «ميد»، اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، من ترسية 3 عقود، قيمة كل منها ملياري دولار، وذلك مقابل مجموعة من الأعمال، التي تتولى تنفيذها شركات أجنبية، من آسيا وأوروبا.

وكانت أكبر العقود في المملكة عبارة عن 3 صفقات، أرستها أرامكو السعودية، لمرحلة التوسعة الثانية المقدّرة بنحو 10 مليارات دولار لمشروع إنتاج الغاز غير التقليدي في الجافورة، وفازت فيها شركات هندية وكورية جنوبية، بالإضافة لشركة تكنيكاس ريونيداس الإسبانية، بحسب ما نشرته صحيفة الأنباء الكويتية.

عقود المشروعات في الكويت

بعد أرامكو السعودية والإمارات، حلّت دولة الكويت في المركز الثالث على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، بقائمة ترسيات العقود في سبتمبر/أيلول 2023، إذ أرست عقود مشروعات بقيمة 1.072 مليار دولار.

وكان العقد الأكبر في الكويت من نصيب وزارة الأشغال العامة، إذ أرسته على شركة ليماك القابضة التركية لتنفيذ أعمال الحزمة الثالثة في مبنى الركاب الجديد رقم 2 بمطار الكويت الدولي، والخاصة ببناء ساحات انتظار وممرات الطائرات، ومباني الخدمات في المبنى المذكور.

وتضمنت قائمة العقود التي أرستها الكويت خلال الشهر الماضي نحو 764 مليون دولار لعقد المبنى 2 بمطار الكويت الدولي، و104 ملايين دولار لعقد بناء صهاريج مياه في مدينة المطلاع السكنية، و121 مليون دولار عقود بناء مراكز حضرية في مدينة المطلاع السكنية.

كما ضمت القائمة نحو 62 مليون دولار عقود خطوط كهرباء في محافظة الأحمدي ومدينة المطلاع، و13 مليون دولار لبناء مركز تسوق لحساب الهيئة العامة للرعاية السكنية، و8 ملايين دولار بناء أبراج مياه بمدينة المطلاع، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وكانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد أرست في سبتمبر/أيلول الماضي عقودًا بنحو 25.1 مليار دولار، إذ استمدت الترسيات قوّتها من العقود التي أرستها المملكة العربية السعودية بواقع 16.1 مليار دولار، لتحلّ في المركز الأول إقليميًا وخليجيًا.

وأدى ذلك إلى رفع قيمة ترسيات العقود في الربع الثالث من العام الحالي إلى 55.8 مليار دولار، وهو ما يقلّ عن قيمة الترسيات خلال الربع الثاني البالغة 65.8 مليار دولار، ولكنها تتجاوز قيمة نظيرتها البالغة 45.7 مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري.

ترسيات العقود في الإمارات

بعد ترسيات عقود أرامكو السعودية جاءت الإمارات في المركز الثاني، إذ قالت المجلة، إنه منذ بداية العام وحتى الآن، كان أداء سوق المشروعات الإقليمية أفضل بكثير في عام 2023 مما كان عليه في عام 2022، وقد تفوّق أداء الأرباع الـ3 الأولى على أداء المدة نفسها من العام الماضي 2022.

وبلغ إجمالي الترسيات نحو 167.3 مليار دولار، مقارنة بنحو 108.4 مليار دولار في المدة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2022، في حين من المتوقع أن تتجاوز قيمة العقود التي ستشهد المنطقة ترسيتها خلال عام 2023 بأكمله، ما أُرسي خلال عام 2022.

وسجلت الإمارات نشاطًا أكثر تواضعًا في ترسية العقود في شهر سبتمبر/أيلول، إذ بلغت قيمة الترسيات 3.4 مليار دولار، وكان أكبرها عقد بقيمة 2.2 مليار دولار، وقّعته شركة أدنوك، مع فريق من الشركات المحلية والمصرية لبناء محطة معالجة مياه البحر في المرفأ، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي المركزين الرابع والخامس، جاءت قطر والبحرين، بترسيات بلغت قيمتها 320 مليون دولار و16 مليون دولار على التوالي، في حين غابت سلطنة عمان عن قائمة مجلة ميد في سبتمبر/أيلول 2023.

في الوقت نفسه، سجلت إيران ترسيات بقيمة 2.1 مليار دولار، وغاب العراق عن القائمة، بينما سجلت مصر ترسيات قيمتها 1.9 مليار دولار، ومن بعدها الجزائر بقيمة 52 مليون دولار، وأخيرًا الأردن بقيمة 29 مليون دولار.

شكراً